المستوطنين ، فقد جرت عدة مصادمات مع هؤلاء المستوطنين في منطقة الخليل فبالقرب من قرية دورا سيطر « خمسة من المسلحين على خمسة باصات تابعة لشركة ايجد ، ودمر احد الباصات بالوادي المجاور للطريق ... وصباح يوم ١٩٨٠/٢/٢ وقع شجار بين العرب واليهود اطلقت فيه بضع طلقات حيث جرح شيخ عربي هو جاد الله الجعبري (٨٣ عاما) وارسل للمستشفى » (يديعوت احرونوت ، ١٩٨٠/٢/٣) .

واستغل المستوطنون الصهاينة هذه الاحداث ، ليجددوا مطالبتهم للحكومة بالسماح لهم بالاستيطان داخل مدينة الخليل ضمن اطار « الرد الصهيوني المناسب » كما يدعون وبحجة ان لهم املاكا هناك تعود الى عام ١٩٢٩ . كما ان اقتراحا بطرد رئيس بلدية الخليل قدمه الحاخام حاييم دروكمان (المفدال) امام لجنة الخارجية والامن في الكنيست ، كما طالب باتخاذ خطوات تردع هذة الاعمال ضد اليهود حتى يستطيع مستوطنو المناطق الحياة والتحرك بامن.واقتراح عضو الكنيست يهودا بن ـ مئير ، اتباع «اجراءات العقاب الجماعي وفحص وسائل الدفاع الذاتية لسكان المستوطنات بالمناطق لكي نرى هل هي كافية ام لا » (معاريف ، ١٩٨٠/٢/٣) .

ودعا شارون امام جلسة مجلس الوزراء يوم ١٩٨٠/٢/٣ الى طرد رئيس بلدية الخليل بسبب تصرفه ازاء قضية مقتل الجندي في المدينة . واضاف شارون انه وصل الى استنتاج « اننا نسير على طريق الانتحار ، اننا نعطي لكارهي اسرائيل حق الحديث بوسائل الاعلام ولا نرد بشدة » (دافار ، ١٩٨٠/٢/٤) . وطالب شارون ، بتوسيع التواجد اليهودي داخل الخليل واسكان المنازل الخالية المحيطة بمبنى هداسا والذي كان حيا سكنيا لليهود .

ويبلغ عدد الابنية التي يطالب شارون باسكانها في الخليل ١٦ مبنى « وهي لا زالت مسجلة كاملاك يهودية ، وتخضع لنظام املاك الغائبين » (ر .إ .إ . العدد ١٩٧٧ ، ٣ و ٤ /٢/ ١٩٨٠ ص ٦) ومن بين تلك المنازل ، بيت هداسا ، المأهول بصفة مؤقته من نساء هداسا ، وبيت الرابي حسون ، وبيت عائلة الصيدلي اليهودي في الخليل ، ومنزلين بجوار الحرم الابراهيمي ، وبناية معروفة باسم بيت رومانو .

ويبدو ان فكرة الاستيطان في الجليل هي فكرة يجري الاعداد لها منذ فترة طويلة . فقد كانت وزارة الاديان قد ساهمت بمبلغ من المال قبل سنة « لاعداد ٢٠ مسكنا لاقامة اليهود في المدينة القديمة بالقرب من كنيس ابينا ابراهيم » (دافار ، ١٩٨٠/٢/٥) . وقد وصل المبلغ الذي دفع لتحسين اوضاع المباني الى ٣ ملايين ليرة ، حيث جرت اعمال ترميم المساكن المهجورة ، وتهيأتها للسكن . كما ان « الحكم العسكري قدم مساعدات لانجاز تلك الاعمال وقد علمت القيادات الامنية بهذا الموضوع » (دافار ، ١٩٨٠/٢/١٦) .

وانسجاما مع الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الاسرائيلية ، والتي صادق عليها الكنيست الاسرائيلي ، فقد اتخذت الحكومة قرارا يوم ١٩٨٠/٢/١٠ يقضي « بالسماح باستيطان اليهود في اي مكان من ارض ـ اسرائيل » (رإ.إ. العدد ١٩٨٣، ١٠، ١٩٨٠/٢/١١ص ٣) . وترك البت في توقيت ومكان التنفيذ الى وقت لاحق . واعرب رئيس الحكومة عن رأية بان الخليل جزء من الضفة الغربية ، وبناء عليه يستطيع اليهود السكن والاقامة فيها . واتخذ كذلك قرارا يدعو الى « تعزيز كريات اربع وزيادة الوحدات السكنية بها ... وخرج الجميع راضين ويعني ذلك ان الحكومة لم تتخذ قرارا قاطعا غير قابل للتاويل في هذا اليوم » (المصدر نفسه) .

ولكن ، كيف ينظر المختصون الاسرائيليون بالشؤون العربية الى تطورات احداث الخليل . فالدكتور شاؤول مسقال من كلية العلوم السياسية في جامعة تل ابيب ، يرى ابعادا اخرى للاحداث ، فهي تعبير عن « العزة القومية ، والاحساس بان منظمة التحرير تمتطي الموجة ، وانه لم يعد بعيدا ذلك اليوم الذي سيتم فيه ايجاد حل او تسوية معينة للقضية الفلسطينية » (ر.إ.إ.، العدد ١٩٨٢ ، ٨و٩ /٢ ١٩٨٠ ص ١١) . وهو يصف احداث الخليل بانها خطيرة بسبب تداخل عاملين يؤديان للاشتعال.الاول ، الصراع على الارض وهو موضوع حساس للطرفين ، اليهودي والعربي . والعامل الثاني هو المسألة الدينية ، التي تتداخل في هذا الموضوع . واذا اخذنا الامرين معا فسيؤديان الى « حريق من الصعب تحديده »

واستذكر الدكتور مسقال احداث عام ١٩٧٦ ، حيث شهدت الضفة الغربية عصيانا مدنيا عندما